

السبب الحامل على معرفة المذكر والمؤنث

- 1- فَظُهُورُ فَائِدَةِ الْمُؤنْثِ عَارِيّاً
 - 2- كَالْحَالِ وَالتَّصْغِيرِ وَالْإِنْخِبَارِ عِنْدَ⁽¹⁾ فِي فِعْلِهِ وَالْوَصْفِ تَكْتِفِ أَتَانِي
 - 3- وَالصَّرْفِ ثُمَّ الْجَمْعِ وَالتَّكْيِيدِ مَعَ
- نَسْبِ ، وَمَعَ عَدَدٍ مِنَ الْحُسْبَانِ⁽³⁾
- من علامات التانيث التاء ، وهي نوعان : ظاهرة وهي الأكثر في الاستعمال والأظهر في الدلالة على التانيث ومقدرة : وذلك في أسماء معدودة .
- وتعرف التاء المقدرة في هذه الأسماء المؤنثة بعود الضمير إلى هذه الأسماء مثل :
 الْكَتِفَ أَكَلْتُهَا . قال تعالى : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾⁽⁴⁾ ، وقال : ﴿ وَالشَّمْسُ
 وَضَحَاهَا ﴾⁽⁵⁾ ، وبالإشارة كقوله تعالى : ﴿ هَلِيزَ جَهَنَّمَ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾⁽⁶⁾
 والرد في التصغير كهُنَيْدَةٍ وَعَمِيْنَةٍ . والخبر مثل الْكَتِفِ مَشْوِيَّةٌ ، والحال مثل : الْكَتِفُ
 مَشْوِيَّةٌ لَذِيذَةٌ ، والنعت مثل الْكَتِفُ الْمَشْوِيَّةُ لَذِيذَةٌ ، وعند سقوطها في العدد مثل :
 شَرِبْتُ مِنْ عَشْرِ عُيُونٍ مِنَ الْمَاءِ . وعند ردها في التصغير كهُنَيْدَةٍ وَنُورَةٍ .
- وتظهر فائدة معرفة المؤنث العاري عن علامة التانيث لفظاً - أيضاً - في فعله ، أي
 عندما يكون فاعلاً ، فمن المعروف أن الفاعل إذا كان مؤنثاً كان فعله مؤنثاً ، وتأنيث
 الفعل مع الفاعل المؤنث قد يكون واجباً ، وقد يكون جائزاً ، وسيأتي الحديث عن ذلك
 بالتفصيل إن شاء الله . ومعروف أن نائب الفاعل تابع للفاعل في أحكامه التي منها تذكير
 الفعل إن كان مذكراً وتأنيثه إن كان مؤنثاً .

(1) زيادة من عندي إشارة إلى أن البيت مدور .

(2) في (خ) قَمَانِي بِالْيَاءِ فَعَلُ أَمْرٍ مَبْنِي عَلَى حَلْفِ الْيَاءِ ، أو الْيَاءِ الْمَكْتُوبَةِ فَهِيَ حَرْفٌ إِطْلَاقٌ يَمْجُزُ حَلْفَهَا خَطَأً
 وإثباتها . انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ج ٢٥٠ ص 203 وما بعدها .

(3) مصدر حَسِبَ : حُسْبَانٌ بضم الحاء وسكون السين وفي (ط) بكسر الحاء . قال تعالى في سورة الرحمن آية 3
 الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ » .

(4) سورة النازعات آية 30 .

(5) سورة الشمس آية 1 .

(6) سورة الرحمن آية 43 .